

الصناعة 4.0 والاستقلال الرقوى

- تتصافر التكنولوجيات الجديدة لتغير حالياً من طرق انتاج وتوزيع المنتجات والخدمات واداء المعاملات، وتخلق فرصاً هائلة لزيادة الانتاجية ولنمو اقتصادى يودى الى ارتفاع فى مستويات المعيشة ، وكما انها تفرض فى نفس الوقت تحديات على المنظمات العامة والخاصة للتحويل الرقوى من جانب ولتأهيل الافراد على أنماط جديدة للعمل من جانب آخر.

- ان السياسات الهيكلية المصرية التى تشجع الابتكار والمبادرة وريادة الاعمال وانشاء المناطق والمراكز التكنولوجية ستساعد حتماً على توطين التكنولوجيا وخاصة ان لدى مصر جيل صاعد متمكن من ادوات العصر الجديد ، وستشهد لمستقبل واعد امام الاقتصاد المصرى الذى لم يستقد بالقدر المطلوب من الثورات الصناعية السابقة ، ولقد استحدثت الثورة الصناعية الاولى الانتاج الآلى من طاقة البخار واسست الثورة الصناعية الثانية – فى بداية القرن العشرين- لانتاج الحجم اعتماداً على طاقة الكهرباء وادت الثورة الصناعية الثالثة الى أتمته الانتاج بواسطة تكنولوجيا المعلومات والاتصال واما الثورة الصناعية الرابعة التى نعيشها الان فاوجدت مايسمى "الانتاج الذكى والمرن" والذى تتصافر لتحقيقه تكنولوجيات الذكاء الاصطناعى والطابعة ثلاثية الابعاد وانترنت الاشياء والبيانات الكبيرة والسحابية، فالاقتصاد الرقوى يعنى تطبيق الرقمية فى كافة المجالات بما فى ذلك فى مجال التصنيع ، فالمصنع الرقوى هو ركيزة استراتيجية "الصناعة 4.0" – كما يطلق عليها الان فى استراتيجية الدول للثورة الصناعية الرابعة – التى يتحقق فيها الاندماج الافتراضى بين كل مكونات سلسلة القيمة باعتبار الذكاء الاصطناعى عامل من عوامل الانتاج مثل راس المال والعمالة ، وهى ثورة حقيقية فى التصنيع وليست مجرد تحول فى اساليب الانتاج حيث يتم الدمج لأول مرة بين العالم الحقيقى والعالم الافتراضى بما يحقق قيمة مضافة مرتفعة ستمكن الصناعة المصرية من المنافسة فى الداخل والخارج علاوة على الوفرة فى استخدامات الطاقة والمواد.

- ان التحول الرقوى يتطلب حوكمة للاقتصاد الرقوى فى اطار جديد من التشريعات والقواعد ، وبنية مساندة لتمويل وتيسير المعاملات الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مجال التكنولوجيات الجديدة ، وبناء قاعدة معلوماتية عامة قوية ، والارتقاء بالقدرات الرقمية فى المدارس ، ودعم

واعفاء ضريبي لمنظمات التدريب الرقمي ، وتشجيع الشباب المصري بالخارج الذي يعمل في مجال الرقمية على العودة للوطن ، ودعم استخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مجالات الصحة والزراعة ، بالإضافة بالطبع الى التكنولوجيا المالية والشمول المالي ، علاوة على التصدي لتهديدات الاقتصاد الرقمي المتمثلة في تهميش فئات من المواطنين غير مؤهلة وفي الامن السبراني وفي الخصوصية الشخصية.

- ولايكفى لمصر ان ترفع درجة استعدادها للتحول الرقمي بل يجب ايضاً ومن خلال تعميق التوطين التكنولوجي ان نُعدّ انفسنا للاستقلال الرقمي بما يعنى:-
 - سياسة لحماية الصناعة الرقمية المصرية
 - تشجيع اقامة كيانات مصرية كبيرة للانترنت ومحركات البحث.
 - اقامة مراكز بيانات مصرية تخزن البيانات وتبقيها داخل حدود الوطن.
 - تدريب المنظمات ومسئولى اجهزة الدولة على حماية البيانات
 - بنية اساسية رقمية متينة
 - سياسات وقائية لتحاشي الاستعمار الرقمي.

شريف دلاور